بيـــــان

الى الشعب السوري الكريم

ايها الشعب الكريم

ان الاحداث التي تمر بالبلاد هذه الايام ،والحوادث المؤسفة التي تقع هنا وهناك ،لا يمكن النظر اليها ـ كما يدعي المسئولون ـ على انها حوادث منفصلة تدبر امرها جهات عربية واستعمارية وراء الحدود ،وتقوم بتنفيذها عناصر مخربة وعملاء مخابرات وفئات رجعية واقطاعية .قد يكون ثمة شيء من هذا القبيل ،ولاينفى ان تكون هناك عناصر استغلالية تحاول استغلال الموقف والاصطياد في الماء العكر ،ولكن لا يمكن باي حال من الاحوال تفسير هذه الاضرابات العامة ،والانتفاضات الجماهيرية الواسعة بانها تجري بوحي من هذه الفئة او تلك ،او انها استجابة لتهديدات بعض المشاغبين .انها في الحقيقة تعبير صادق لاستياء شعبي عميق من الاوضاع السائدة في البلاد ومن السياسة العامة التي ينتهجها الحكام منذ ان سيطروا على مقاليد الحكم فيها ،انها نتيجة حتمية للسياسة المتناقضة مع مصالح الشعب الحيوية وانفجار للازمة العامة المستحصية .

لقد بدأت الاوضاع السياسية والاقتصادية تتأزم منذ ان سيطر حزب البعث اليميني على مقاليد الحكم في البلاد ،وقد ابى الحكام الا ان يتمادوا في غيهم ويستمروا في انتهاج السياسة الخاطئة التي كان من نتيجتها ان يعم الاستياء بين اوسع الفئات الجماهيرية من الشعب وان تنفجر الازمة على الشكل الذي نراه اليوم .بدأت الازمة منذ اليوم الذي فرض فيه حكام البعث اليمينيون دكتاتورية الحزب الواحد والتفرد بالحكم ،وعمدوا الى تصفية الحريات الديمقراطية والحياة الدستورية في البلاد مستبدلين اياها بالاحكام العرفية ،وحالة الطوارئ ،ومحاكم الامن القومي ،واطلاق الحرية التامة لرجال المباحث والحرس القومي لاشاعة الارهاب والفوضى بين الشعب .

ان سياسة مكافحة العناصر والقوى الوطنية والديموقراطية في البلاد ،وفرض العزل المدني على بعض الشخصيات الوطنية ،وتسريح الموظفين والضباط الشرفاء ،وتحطيم الاقلام الحرة والغاء حرية الصحافة وغيرها وغيرها من الاجراءات اللاديموقراطية . . . ان هذه السياسة كانت متناقضة في الاساس مع المصالح الحيوية للشعب .وكذلك فان اقامة الوحدة العسكرية مع بعثي العراق والاشتراك في الحرب القذرة التي شنتها زمرة "السعدي" ضد الشعب الكردي في العراق ،وشن حملات التنكيل الانتقامية وممارسة سياسة الاضطهاد القومي ضد اكراد سورية ،ان هذه السياسة ايضا ما كانت تلقى استحسانا وتأييدا من قبل الشعب السوري .

وفي المجال الاقتصادي والمالي كذلك ،فلعدم وجود خطة واضحة ومعينة لدى الحكام من شأنها ان تنظم الحياة الاقتصادية في البلاد فان يد العبث والفوضى قد عملت فيها واصابها الارتباك والخلل بدلا من الانعاش والازدهار .لقد توقفت بعض المصانع عن العمل والانتاج ،ودب الركود والجمود في المشاريع الانتاجية والعمرانية والتوظيفات الجديدة .وفي ميدان الزراعة فقد تعطل قانون الاصلاح الزراعي في كثير من المناطق وعاد رجال الاقطاع يسلبون الفلاحين الاراضي الموزعة عليهم من قبل وزارة الاصلاح الزراعي،كما جرى ذلك في منطقة الجزيرة ،ولم تقم الحكومة بتموين الفلاحين بالمال والبذار والادوات الزراعية اللازمة لاستثمار الارض ،وتوقفت كثير من المشاريع الزراعية عن العمل . وهكذا الحال في التجارة ،فانها تأثرت جدا بالقوانين التي اصدرتها الحكومة بهذا الصدد واصابها الجمود التام ،وتكدست البضائع لدى المصانع وشلت حركة التصدير مما ادى الامر الى ان تعلن بعض المصانع افلاسها .

وعلى هذه الصورة فقد كانت الاحوال الاقتصادية تزداد سوءا باستمرار ويزداد الغلاء الفاحش ،وتعم البطالة ،وتضيق سبل المعيشة لدى اوسع الفئات من الشعب ولا سيما لدى الطبقات الكادحة .وبدلا من ان تعمد الحكومة الى معالجة المشاكل الاقتصادية القائمة معالجة موضوعية ،كانت تزيد الطين بلة بالاستزادة من مخصصات جهاز المباحث والحرس القومي في الميزانية وبانتزاع لقمة الشعب منه وتقديم الوف الاطنان من القمح هدية الى طغمة (السعدي) في العراق لمتابعة الحرب القذرة ضد الاكراد .

ان هذه العوامل المختلفة السياسية ،والاقتصادية ،والمالية قد تفاعلت ببعضها وخلقت ازمة عامة في البلاد بما فيها ازمة الحكم نفسه الذي وقع في عزلة خانقة من الشعب،وهاهي الازمة تبدأ بالانفجار على الصورة التي نراها .ان بعض العناصر الرجعية والاقطاعية قد تحاول استغلال الموقف والاستفادة منه كما قلنا ،وذلك لتثبيت مواقعها بعض الشيء .ولكن يقظة الشعب ووعيه سوف يقطعان عليها الطريق حتما ولن يفسحا لها المجال لاقتطاف ثمرة نضاله وجهوده .

ايهـــا الشعب الكريم

ان الشيء الذي يمكن ان يعيد الامن والاستقرار الى البلاد كامن في ازالة اسباب الاوضاع السيئة التي يعاني منها الشعب والاستجابة لمطالبه الحيوية الملحة ،وهي تنحصر في المرحلة الحاضرة في : اقامة حكومة وطنية ائتلافية تؤمن اعادة الحياة الدستورية البرلمانية الى البلاد ،واطلاق الحريات الديموقراطية وعلى رأسها حرية الصحافة والرأي ،الغاء حالة الطوارئ والاحكام العرفية ،العفو عن المعتقلين السياسيين ورفع العزل المدني عن الشخصيات السياسية الوطنية ، ازالة سياسة الاضطهاد القومي والتفرقة العنصرية ،اتباع سياسة التضامن العربي والوقوف في وجه اخطار الصهيونية